

اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005م-2019م) بين الواقع والمأمول
The partnership agreement between Algeria and the European Union during the period (2005-2019) between reality and hope

بضياف صالح¹

¹ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة 2 . profsalah2017@gmail.com

تاريخ القبول: 20/02/2020

تاريخ الاستلام: 28/09/2019

مستخلص: تهدف الدراسة الى تقييم اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005م، من خلال معرفة النقاط التي استفادت منها الجزائر والمصاعب التي تعترضها، ومكانة اللجوء الى التكتلات والاتفاقيات في تقليل الاضرار والاستفادة من مزاياها، اعتمد في الدراسة على منهجي الوصف والتحليل للكشف عن مخلفات اتفاقية الشراكة ما بين الفترة 2005م الى غاية بداية 2019م.

والتي نتج عنها نتائج مخيفة على الاقتصاد الوطني مقارنة بالاتحاد الأوروبي وأبرزها تآكل الاحتياطات الوطنية وتدهور القدرة الشرائية، مما يفرض على الهيئات بضرورة اعادة النظر في بنود وحيثيات الاتفاقية، وعلمنا بأن الجزائر في مفاوضات متقدمة مع منظمة التجارة العالمية.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية الشراكة، التقييم، الفعالية والكفاءة، المؤسسة الاقتصادية، الجزائر، الاتحاد الأوروبي

تصنيف JEL: F53.F11. H25.H7

Abstract: The study aims to evaluate the partnership agreement between Algeria and the European Union, which came into force in September 2005, through knowledge of the strengths and weaknesses of the Algerian economy, which was binding on the country and the blocs and agreements to reduce the damage and take advantage of its advantages out of its political isolation, Which resulted in frightening and devastating consequences for the national economy compared to the European Union, which requires the authorities to review the terms and conditions of the Convention and Algeria in negotiations Introduction with the World Trade Organization.

Keywords: Association Agreement; Evaluation; Effectiveness and Efficiency; Economic Corporation; Algeria; European Union.

Jel Classification Codes: F11. H25.H7.F53.

1. مقدمة:

مع احتدام المنافسة ما بين الدول المتقدمة للاستحواذ على الاسواق الخارجية وبسط المزيد من التحكم في مصادر الطاقة، أصبح لزاما على الدول النامية عقد اتفاقيات والدخول في تكتلات لحماية اقتصادها من الاستنزاف ولتعزيز مبدأ استقرارها السياسي، الاقتصادي والاجتماعي وغيرها، وخاصة بعد اكتساح النظام الرأسمالي على الانظمة الاقتصادية العالمية وتوسع فكرة العولمة بمختلف أشكالها.

فترة التسعينات القرن الماضي كانت تبعاتها خطيرة على الوضع الجزائري بشكل عام من أزمة أمنية ودمار تضرر منها بشكل كبير الاقتصاد الوطني والذي أثر على نمط وسلوكيات الفرد إلى جانب تركيز السكان في المدينة والهجرة الجماعية لسكان الريف، مما أدخلها في حلقة ضعف ومساومة من قبل الدول المتقدمة للتحكم في خيراتها، فأقبلت الجزائر في مراحل متقدمة بمفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي لعقد اتفاقية شراكة تخرجها عن عزلتها السياسية وكذا لتفادي التأخر مقارنة

¹ المؤلف المراسل.

بجيرانها، فباشرت مفاوضاتها منذ فترة سبعينيات القرن الماضي مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية لتتطور تدريجيا، وتدخل حيز التنفيذ في 22 أبريل 2005م مع الاتحاد الأوروبي.

قامت خلالها الجزائر بإصلاحات مختلفة في عدة قطاعات تماشيا مع الاتفاقية وكذا تطبيقا لمخططات وبرامج تنمية تجاوزت 800 مليار دولار لفترة تجاوزت 20 سنة لتحقيق عدة أهداف، ومن ضمنها بلوغ معدلات نمو مقبولة وتخفيض معدلات البطالة وإعادة إعمار ما تم تخريبه، وتشجيع سكان الريف على العودة لمناطقهم التي تعزز تحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها تعرضت في الآونة الأخيرة إلى تراجع محسوس في مداخيلها من العملة الصعبة، وتراجع احتياط الصرف إلى أقل من 70 مليار دولار مع نهاية سنة 2019م، بسبب تراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية وتأثر انتاجها للأعطاب، وإعادة تأهيل بعضها، إلى جانب زيادة الاستهلاك المحلي من الطاقة بمختلف أشكاله.

كان لزاما على الجهات الوصية القيام بتقييم شامل لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ونحن على مقربة من عام 2020 -التحرير الكلي للرسوم الجمركية-.

إشكالية البحث: على ضوء ذلك يمكننا طرح السؤال الجوهرى التالي:

ما جدوى اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2005م إلى غاية بداية سنة 2019م؟

و للإجابة على هذه الإشكالية وجب طرح الأسئلة التالية:

- ✓ كيف تمت حيثيات اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ؟
- ✓ ما هي دوافع ومميزات اتفاقية الشراكة للطرفين ؟
- ✓ ما تبعات اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ؟
- ✓ ما هي الدروس المستخلصة من اتفاقية الشراكة؟

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على تجربة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالتركيز على المجال الاقتصادي وإبراز حيثياتها ومعالمها على أرض الواقع، الى جانب التعرف على الإنعكاسات المصاحبة لها على الإقتصاد الوطني بشكل عام.

منهجية للدراسة: للإمام بجوانب موضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا الموضوع إلى ثلاثة محاور، حيث نستعرض في المحور الأول المفاهيم الأساسية لاتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أما في المحور الثاني فسنستعرض إلى مزايا ومحاور اتفاقية الشراكة، أما في المحور الأخير نحاول أن نبرز تبعات اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من الناحية الاقتصادية وتقييمها مع أهم الدروس الممكنة التي يمكن ان تستفيد منها الجزائر.

2. اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

1.2. عموميات حول الشراكة: لتوسيع معرفة مفهوم مصطلح الشراكة نتعرف عليه من خلال التعاريف المقدمة من وجهات مختلفة وتركيبها في قالب موحد كما يلي:

1.1.2 مفهوم الشراكة الأورو متوسطية من وجهة نظر أوروبية: انها توسيع الدعم الأوروبي للدول التي تعاني من مشاكل عديدة، وذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي العالمي، ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين، والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الإقتصادي والتجاري السائد في عالم اليوم.

2.1.2 مفهوم الشراكة الأورو متوسطية من وجهة نظر الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط:

الشراكة وسيلة أساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة مما يتطلب تغيرات جذرية في بنائها الاقتصادية والاجتماعية، ويفترض أن تقوم الشراكة بين الطرفين على مبدأ المصالح المشتركة (شواشي، 2017/2018، صفحة 83).

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987م بالصيغة الآتية: فهي نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تولد مرة من طرف

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات (mdar.co, 2019). ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن الشراكة هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط ما وغالبا ما يكون المغزى منه إنتاجي أو تجاري، وعلى أساس ثابت ودائم مع ملكية مشتركة سواء في رأس مال، أو في المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام العلاقات التجارية والمعرفية التكنولوجية.

2.2 الشراكة الأورو متوسطية: تماشيا تمع توجهات الدول القوية في المجال الاقتصادي ومختلف المجالات الأخرى بضرورة عقد اتفاقيات ومعاهدات دولية، ومن ضمنها اتفاقيات الشراكة مع دول الجوار وحتى مع الدول البعيدة جغرافيا، نظرا لازدياد المنافسة والاستحواذ على الأسواق العالمية فيما بين الدول المتقدمة، أصبح الاتحاد الأوروبي يفاوض ككتلة مع المتعاملين التجاريين معه بغية تحقيق عدة أهداف تعود عليه وعلى المتعاقدين بالفائدة.

1.2.2 بدايات ظهور مصطلح الشراكة الأورو متوسطية: ظهر مفهوم الشراكة الأورو متوسطية مع بداية السبعينات إثر بروز فكرة السياسة المتوسطية والإتحاد الأوربي مع الدول الواقعة على حدود البحر الأبيض المتوسط، بحيث يعتبر أول الترتيبات التي عقدت مع هذه المجموعة من الدول ما تم في أوائل السبعينات، ففي عام 1972م وضع الإتحاد الأوربي أول مفهوم شامل اتجاه كافة الدول الواقعة جنوب وشرق البحر المتوسط، محاولا إيجاد نوع من التوحيد بين معاملة دول أعضاء الإتحاد الأوربي مع الدول المتوسطية، وقد تم في الفترة الممتدة من 1972م حتى 1995م توقيع العديد من الاتفاقيات بين الإتحاد الأوربي وبعض الدول المتوسطية حيث وفرت هذه الاتفاقيات قدرا كبيرا من التعاون بينهم، وذلك في مجالات التجارة والصناعة والقطاع التمويلي وتقديم إعفاءات جمركية لبعض المنتجات الزراعية والمنتجات نصف المصنعة وبعض السلع المصنعة خاصة تلك التي منشؤها دول المغرب العربي (يعقوبي، 2019)

2.2.2 أهم العناصر الدافعة للشراكة الأورو متوسطية: لقد أشار المحللين والخبراء إلى أهم العناصر التي وجهت أوروبا والعرب نحو الشراكة الأورو متوسطية، ومن بينها:

- انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989م قلب الساحة الأوروبية الجيوسياسية والاستراتيجية رأسا على عقب، حيث كان لتقدم العديد من دول وسط وشرق أوروبا للانضمام للاتحاد الأوربي دور في إعادة توازن علاقات الإتحاد الأوربي جنوبا؛
- أصبحت ظاهرتي العولمة والإقليمية من الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي، كما أصبح تكوين التجمعات الإقليمية نقطة رئيسية تشكل الخريطة الجديدة للنظام العالمي الجديد؛

- وعي لدى أوروبا بأن مشاكلها لا يمكن أن تحل داخل أوروبا فقط، بل هي تحتاج إلى الفضاء المتوسطي لحل جزء من المشاكل الأوربية، كالهجرة التي تتطلب تعاونا متوسطيا من خلال توفير الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم بدفع التنمية في بلدانهم مما يساعد على وضع حد للهجرة غير الشرعية، والتطرف لا يحل في أوروبا بل يقتضي حله أن يكون على مستوى متوسطي، وتلوث البيئة أيضا لا يمكن حله دون سياسة متوسطية؛

- وعي حكومي وتكنوقراطي عربي بضرورة الانفتاح على التكنولوجيا والمعرفة ونقل العلم من أجل تنمية القدرات العربية، ووعي مواطني وبضرورة الأخذ بالأسلوب الديموقراطي بما هو تعددية فكرية وسياسية واحترام للرأي الآخر، وتكريس لحقوق الإنسان وهذا لا يمكن بدون شراكة حقيقية مع أوروبا؛

- أمن أوروبا هو من أمن البحر الأبيض المتوسط، والأمن بمفهوم استراتيجي ليس الأمن العسكري فحسب بل الأمن الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة وبلدان الحوض الجنوبي للبحر المتوسط مضطربة؛

- الشراكة تخدم التوجهات الأوربية نحو تطوير عملية الاندماج الأوربي، وتدعيم إبراز أوروبا كقوة إقتصادية لها مناطق نفوذها، مما يدعم موقفها في عملية المنافسة مع القوى الإقتصادية الدولية الأخرى، وفي كل الأحوال فإن المحرك الأساسي والهدف الرئيسي لفكرة الشراكة الأورو متوسطية هو التنافس الخفي والمعلن بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة العربية، فالإتحاد الأوربي يرغب أن يلعب دورا في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي يرتبط

بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية تعود جذورها إلى أعماق التاريخ، خاصة بعد أن استفردت الولايات المتحدة بالمنطقة تحت حجة مصالحها الاستراتيجية وخاصة النفطية؛

- مصلحة العرب تمكن في تأسيس شراكة مع أوروبا تأمين تطوّرهم وتقديمهم وتنميتهم، وفي المقابل من مصلحة أوروبا أن تساهم في الأمن الاستراتيجي للبحر المتوسط حفاظا على مصالحها وأمنها، ومن هنا يهدف الإتحاد الأوروبي إلى إقامة منطقة أمن واستقرار سياسي إقتصادي واجتماعي وتأمين مجال حيوي للنشاط الاستثماري (شواشي، 2018/2017، صفحة 85)

3.2 اتفاقية شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي

إن أول اتفاق تعاون أبرمته الجزائر مع الإتحاد الأوروبي- المجموعة الأوروبية سابقا- كان في 1976/07/01م وتميز هذا التعاون بالطابع التجاري والذي كان مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمسة سنوات ومقرونة بقروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار وتمحورت أهدافه فيما يلي:

1. ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية؛

2. ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية؛

3. تحسين شروط دخول السلع الجزائرية الى السوق الأوروبية المشتركة؛

تتوزع هذه المبالغ على شكل دعم مالي وهيئات قابلة للتسديد وقروض خاصة بشروط تفضيلية.

حيز التنفيذ يتمثل الاساس القانوني لاتفاق الشراكة المبرم بين الاتحاد الاوروبي والجزائر في المرسوم الرئاسي رقم 159/05 المؤرخ في 27 أفريل 2005م (الجريدة الرسمية، مصادقة البرلمان على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، 2005، صفحة 8)، والمتضمن المصادقة على الاتفاق الاوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الاوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، وكذا ملاحقه من 1 الى 7 والبروتوكولات من رقم 01 الى 07 والوثيقة النهائية المرفقة به، وتمت هذه المصادقة من قبل البرلمان الجزائري بغرفته وهذا بعد اطلاعه على مضمون هذا الاتفاق وكذا من خلال اصدار القانون رقم 05/05 المؤرخ في 26 افريل 2005م المتضمن الموافقة على هذا الاتفاق (الجريدة الرسمية، الموافقة على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، 2005، صفحة 2) احتوى المرسوم الرئاسي رقم 159/05 المذكور اعلاه على مادتين تتعلق اولاه بمصادقة البرلمان على الاتفاق، اما المادة الثانية فتتعلق بالنشر في الجريدة الرسمية الجزائرية (شواشي، 2018/2017، صفحة 57)

كما دخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005م ولم ترد أي مشكلة ذات صعوبة تذكر عند وضعها حيز التطبيق بفضل التحضير الجيد الذي قامت به الحكومة بشأن هذا الملف من خلال إقامة لجنة دائمة مكلفة بتحضير ومتابعة تنفيذها (التي تشرف عليها وزارة الخارجية) بتاريخ 30 ديسمبر 2004م، فإقامة لجنة تقنية مكلفة بمتابعة وإقامة منطقة التبادل الحر المرتقبة في هذا الإطار بتاريخ 23 أوت 2005م (والتي ترأسها الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة)، فقد قامت وزارة التجارة بخصوص التحضير لوضع حيز التنفيذ اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية بإعداد "دليل الكتروني" يمكن تصفحه عبر شبكة معلوماتية والموجه لعناية رؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين، كما تم إيداع نسخ منه للصحافة ويجدر التنبيه إلى فقرتين خاصتين بالمواعيد التالية:

- الأولى تخص افتتاح المفاوضات حول تجارة الخدمات بحلول سنة 2010 م (المادة 37.2)
- الثانية تخص استئناف المفاوضات لغاية سنة 2010 سعيا لتحرير مزيد لتجارة المواد الفلاحية والغذائية ذات الصلة بالفلاحة (المادة 15)، كما أنه اتخذت إجراءات لحماية المنتوجات عبر:
 - ✓ إجراءات ضد إغراق الأسواق بالسلع (المادة 22).
 - ✓ إجراءات تعويضية (المادة 23).
 - ✓ إجراءات حمائية (المادة 24).
 - ✓ إجراءات استثنائية لصالح الصناعات الحديثة النشأة أو بعض القطاعات المعاد هيكلتها (م 11).

إنّ شروط وكيفيات تطبيق الإجراءات الحمائية والتعويضية والمضادة لإغراق الأسواق تمّ تحديدها بموجب مراسيم تنفيذية نشرت في الجريدة الرسمية رقم 43 بتاريخ 22 جوان 2005م، إلى جانب النظام الجديد للتفكيك الجمركي المتعلق باتفاق الشراكة (وزارة التجارة، 2019).

يحتوي اتفاق الشراكة على 110 مادة تضمنت في البداية شق الحوار الرئيسي، أبعاده وأهدافه وأهميته ثم الجانب الإقتصادي والمالي الذي يخص حرية نقل البضائع والسلع والخدمات وحرية نقل رؤوس الأموال ثم الجوانب الاجتماعية والتعاون الثقافي والجوانب الخاصة بالحماية والمسائل التجارية.

كانت هناك مشاورات غير رسمية لمراجعة القضاء على تعريف الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية والزراعية والتي أطلقت وفقا لقرار مجلس الشراكة الذي عقد في لوكسمبورغ في 15 يونيو 2010م، والغرض من هذه المشاورات هو تأجيل الموعد النهائي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة في عام 2020م بدلا من 2017م، وينص على استرداد الرسوم الجمركية على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الشراكة قائمة المنتجات الحساسة كما ان الاتحاد الاوروبي ركز على أربعة أهداف:

✓ دعم الاصلاحات الاقتصادية وبناء المؤسسات لمواجهة الانفتاح الاقتصادي؛

✓ تنمية البنية التحتية الاقتصادية؛

✓ تنمية الموارد البشرية؛

✓ توحيد سيادة القانون والحكم الرشيد (Ministère de Commerce، اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية، 2019). أما الجزائر فقد صرحت بخمسة أهداف رئيسية تمثلت في:

✓ توفير اطار ملائم للحوار السياسي بين الاطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهم؛

✓ توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي لمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الاموال؛

✓ تشجيع الاندماج المغربي بتشجيع المبادلات داخل المجموعة المغربية وبين هذه الاخيرة والمجموعة الأوروبية والدول الاعضاء فيها؛

✓ ترقية التعاون في ميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية؛

✓ تشجيع التبادلات البشرية لا سيما في اطار الاجراءات الادارية.

اذ تحتوي اتفاقية الشراكة على 110 مادة مقسمة على 9 ابواب، 6 ملحقات و 7 بروتوكولات مع التركيز على اقامة منطقة تجارة حرة مستقبلا (غقال، 2016/2017، الصفحات 31-32)

3. دراسة تطبيقية لتبعات اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي من الناحية الاقتصادية

تمكنا الارقام والاحصائيات على بناء نظرة شاملة حول الموضوع لتبعات اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي من الناحية الاقتصادية من خلال اعادة فحص وتبسيط للأرقام المتحصل عليها، وإدراجها في شكل جداول وأشكال والتعليق عليها كما يلي:

1.3. تقييم حصيلة الواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي خلال فترة الدراسة

مخلفات تطور قيم الواردات الجزائرية غالبيتها مقومة باليورو وفي تزايد مستمر، اذ بلغت حصيلة الواردات الجزائرية من EU28 سنة 2007م ب 11.270 مليار يورو التي كانت تمثل 56.64% من اجمالي الواردات، لتعرف ارتفاعا في المبالغ بعد ذلك ولتتضاعف سنة 2013م بحصيلة تقدر ب 22.386 مليار يورو من الإتحاد الأوروبي وتبلغ نسبة 54.20% من الحجم الكلي لواردات الجزائر والتي مازال مرتفعة، وبلغت اقصى قيمة لها سنة 2014م بحصيلة 23.392 مليار يورو وبنسبة 54.93%، لتعرف انخفاضا محسوسا بعد ذلك وتبلغ سنة 2017م قيمة 18.846 مليار يورو، لتحسن بفارق ضئيل سنة 2018م بقيمة 121 مليون يورو نتيجة الاجراءات المتخذة من قبل الجزائر من تعليق الاستيراد لبعض المنتجات الأوروبية وكذا وضع قائمة ممنوع استيرادها وتطبيق آلية الحصص والمنع الاداري المؤقت لبعض المنتجات المستورة، إلى جانب وضع رسوم

على بعض المواد المستوردة، ضف الى ذلك وضع شرط على المؤسسات المستوردة للمواد التي تباع على حالها والتي لا تدخل في عملية الانتاج بأن يفرض بنك المستورد ما قيمة 120% من قيمة البضاعة المستوردة في الحساب قبل اتمام العملية لتضييق الخناق على فئة معينة من المستوردين وبالتحديد مستوردي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي.

الجدول رقم 1: الحصيلة الاجمالية لواردات الجزائر خلال الفترة بين (2005م-2018م)

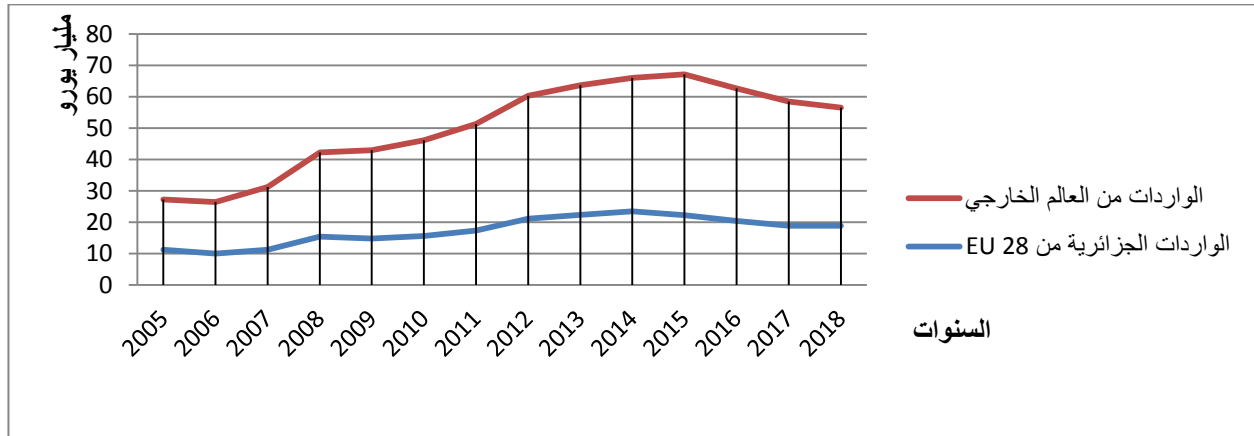
الوحدة: مليار يورو

البيان السنوات	الواردات من EU 28	الواردات من العالم الخارجي	نسبة الواردات من EU 28 اجمالي الواردات (%)
2005	11.255	15.95	70.56
2006	9.978	16.46	60.62
2007	11.270	19.898	56.64
2008	15.401	26.821	57.42
2009	14.821	28.164	52.62
2010	15.595	30.511	51.11
2011	17.312	33.941	51.01
2012	21.125	39.188	53.91
2013	22.386	41.299	54.20
2014	23.442	42.586	54.93
2015	22.253	44.818	49.65
2016	20.400	42.211	48.36
2017	18.834	39.598	47.59
2018	18.913	37.553	50.36

Source: (European Commission, 2018, pp. 3-8)

فرغم تخفيضات سعر الصرف لتقليل وتيرة الاستيراد إلا أنها لم تفلح نظرا لعدم توفر آلية انتاج مرنة في البلاد، الى جانب زيادة الطلب على المواد الوسيطة الاجنبية وعدم توفرها بشكل كاف في الجزائر، الى جانب حدوث تضخيم في فواتير الاستيراد واستيراد مواد كمالية وغير مرغوبة من عامة الناس بطرق ملتوية، ضف الى ذلك المبالغ الكبرى المخصصة في برامج التنمية المحلية والريفية والتي تستوجب توفير معدات وخبرات وخدمات اجنبية لإنجاز واتمام المشاريع الضخمة. فالنسبة المتوسطة لحصيلة الواردات من الاتحاد الاوروبي تقدر خلال فترة الدراسة 54.21%، بينما بقية دول العالم تمثل نسبة 45.79% مما يدعم فكرة ارتباط الاقتصاد الوطني بالتجارة الخارجية مع الاتحاد الاوروبي بنسبة تفوق النصف عن التعاملات مع باقي دول العالم وتأثره بالأحداث والتغيرات الخاصة فيها.

الشكل رقم (1): يمثل تطور حصيلة الواردات الجزائرية من EU28 وباقي دول العالم خلال الفترة بين (2005م-2018م)



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات الجدول رقم (1).

يوضح لنا الشكل السابق بأنه يوجد تماثل بارز لمنحني الواردات الجزائرية من العالم الخارجي ومن الإتحاد الأوروبي، ويسيران في نفس الاتجاه - في حالة الزيادة أو في حالة النقصان- وأن الفارق بينهما في المتوسط 20 مليار يورو، مما يؤكد بأن الإتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر من ناحية الواردات بأكثر من 50% في تمويل اقتصاد الجزائر.

إذ عرف منحني الواردات ارتفاعا تدريجيا بين الفترة (2005م-2012م) قارب 10 مليار يورو وليشهد قفزة نوعية ويتضاعف خلال الفترة بين (2012م-2015م) خاصة مع العالم الخارجي أين ارتفعت حصيلة الواردات بأكثر من 20 مليار يورو، بينما الواردات من الاتحاد الأوروبي بقيت مستقرة في حدود 20 مليار يورو، لتشهد تراجع بعد ذلك خلال الفترة ما بين (2016-2018) خاصة بالتعاملات مع العالم الخارجي مقارنة مع الاتحاد الأوروبي.

انطلاقاً من سنة 2005م بدأت المسافة بين منحني الواردات الجزائرية في الإتساع مع مرور الوقت لتبلغ اقصاها سنة 2015م لتبدأ في التراجع، إلا أن المسافة في بداية مسار المنحنيين أقل من المسافة في نهاية فترة الدراسة، مما يدعم فكرة ازدياد واردات الجزائر مع العالم الخارجي مقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي.

ويعود السبب إلى زيادة الإنفاق على البرامج التنموية وخاصة في البنى القاعدية التحتية والبنى الفوقية- البنى التحتية تضمن كل من وسائل النقل والاتصال والمرافق كالطرق، الجسور، المطارات، الموانئ وغيرها، بينما البنى الفوقية فتهتم بالعنصر البشري ومتطلبات تأهيله كبرامج التدريس، التكوين، التريصات، التعليم، البعثات العلمية وغيرها-. إلى جانب ارتفاع الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية لميزتها من ناحية النوعية والجودة والفعالية، إضافة إلى التأثير بوسائل الإعلام الحديثة وتقليد للغرب، إلى جانب تنوع مصادر تمويل البلاد للخروج من التبعية للواردات من دول الاتحاد الأوروبي.

2.3. تقييم حصيلة الصادرات الجزائرية للاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة

لدى الجزائر اتفاقية تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي التي تمنح بالفعل معاملة تفضيلية لصادراتها إلى الإتحاد الأوروبي؛ وبناءً على ذلك ووفقاً للاتحة الخاصة بنظام الأفضليات المعمم (GSP)، توقفت الجزائر عن الاستفادة من معاملة نظام الأفضليات المعمم من جانفي 2014، إذ يسمح نظام الأفضليات المعمم للدول النامية الضعيفة بدفع رسوم أقل أو عدم دفع أي رسوم على الصادرات إلى الإتحاد الأوروبي، مما يمنحها إمكانية الوصول بحرية إلى سوق الإتحاد الأوروبي والمساهمة في نموها (ec.europa.eu;2018).

الجدول رقم (2): تطور الصادرات الخارجية للجزائر مع الإتحاد الأوروبي والعالم الخارجي (2005-2018)
الوحدة: مليار أورو

البيان السنوات	الصادرات الجزائرية الى EU 28	الصادرات الجزائرية مع العالم الخارجي	نسبة الصادرات لـ EU 28 / اجمالي الصادرات الجزائرية (%)
2005	25.593	37.22	68,76
2006	24.154	43.57	55,44
2007	20.584	43.173	47,68
2008	28.260	53.914	52,42
2009	17.411	32.402	53,73
2010	21.075	42.996	49,02
2011	27.850	52.782	52,76
2012	32.764	55.935	58,58
2013	31.920	49.658	64,28
2014	29.458	45.254	65,09
2015	20.908	31.152	67,12
2016	16.509	26.478	62,35
2017	18.522	30.426	60,88
2018	20.997	33.236	63,18

Source : (European Commission, 2018, p. 3), (Trade, 2018, pp. 3-4), (CNIS, 2011)

تتمثل معظم الصادرات الجزائرية في المحروقات ونسبة تقترب من 97% من مجموع الصادرات في المتوسط، اذ ان التعامل في سوق النفط العالمي لا يتم سوى بالدولار الأمريكي (باستثناء حالات العقوبات التي تصبح المبادلات تتم بالمقايضة او بعملة الدولة المقتنية، او بعض الاتفاقيات بين الدول) ما يعني أن نسب عالية من ايراداتنا تأتينا بالدولار الأمريكي في حين تشتري جل البضائع والمعدات والوسائل باليورو باعتبار أن معظم وارداتنا من الإتحاد الأوروبي، إلا أن هذه النسبة تعرف تراجعاً خلال سنتي 2017 و2018 لتصل حدود 95% الا انها تبقى بعيدة عن طموحات البلد اقتصادياً.

مخلفات تطور قيم الصادرات الجزائرية غالبيتها مقومة بالدولار الأمريكي وتعرف تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض وبفارق متباين أحياناً، اذ بلغت حصيلة الصادرات الجزائرية الى EU28 سنة 2005م بـ 25.593 مليار يورو التي تمثل 68,76% من اجمالي الواردات وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، لتعرف تراجعاً محسوساً وتفقد أكثر من 5 مليار يورو سنة 2007م لتداعيات أزمة الرهن العقاري وتراجع أسعار البترول، لتعود في الارتفاع سنة 2008م متجاوزة حصيلة 28 مليار يورو نتيجة القفزة النوعية لأسعار البترول في البورصات العالمية، لتعرف بعدها تراجع شديد تجاوز فقدان 11 مليار دولار نتيجة مخلفات الأزمة المالية العالمية مع تهاوي اسعار البترول.

لتعرف تحسناً بعد ذلك وتبلغ اقصى حصيلة لها سنة 2012 بقيمة 32.764 مليار يورو لزيادة الطلب على المنتجات البترولية من الاتحاد الأوروبي وكذا تحسن اسعار البترول في البورصة وبداية تحسن قيمة ونسبة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، إلا أنها عرفت تراجعاً متواصلاً وخطيراً خاصة سنة 2016 أين عرفت أدنى حصيلة لها بحوالي 16.5 مليار يورو فقط أي تفقد تقريباً نصف الحصيلة مقارنة بسنة 2012 وتجعل البلاد تدخل في أزمة ويجب علاجها ، فكان اللجوء الى صندوق ضبط الموارد والاحتياطي من العملات الصعبة الذي عرفاً نزيفاً متواصلاً في تمويل الواردات الجزائرية.

لتعرف سنتي 2017 و2018 بداية تحسن قيمة حصيلة الصادرات الجزائرية بمبلغ 2 مليار لكل سنة نتيجة الاجراءات المتخذة من قبل الجهاز التنفيذي مع مبدأ تنويع الصادرات وخاصة الاهتمام بقطاع خارج المحروقات.

58.67% متوسط نسبة الصادرات الجزائرية للاتحاد الاوروبي خلال فترة 14 سنة من الاتفاقية مما يدعم فكرة انه الزبون الاول للبلد من ناحية الصادرات

3.3. تقييم حصيلة التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الاوروبي

ان نسبة اجمالي التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خلال مدة الدراسة توافق بالتقريب 55.92% من اجمالي التجارة الخارجية للجزائر مع العالم الخارجي، مما يؤكد سيطرة الاتحاد الأوروبي على قيم التجارة الخارجية للجزائر، نظرا لاتفاقية الشراكة التي وقعت وتم تنفيذها سنة 2005م، الى جانب العلاقات التاريخية للجزائر مع الدول الاوروبية وخاصة فرنسا، والموقع الاستراتيجي له بالنسبة للجزائر، فهو قوة فعالة في المعاملات التجارية للجزائر.

الجدول رقم (3): تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي والعالم الخارجي (2005-2018)

الوحدة: مليار يورو

البيان السنوات	اجمالي التجارة الخارجية مع EU 28	اجمالي التجارة الخارجية مع العالم الخارجي	نسبة اجمالي التجارة الخارجية مع EU 28 / اجمالي التجارة الخارجية مع العالم الخارجي (%)
2005	36,848	53,17	69,30
2006	34,132	60,03	56,86
2007	31,855	63,071	50,51
2008	43,661	80,736	54,08
2009	32,232	60,566	53,22
2010	36,671	73,508	49,89
2011	45,161	86,724	52,07
2012	53,889	95,124	56,65
2013	54,306	90,957	59,71
2014	52,85	87,84	60,17
2015	43,16	75,97	56,81
2016	36,927	68,689	53,76
2017	37,411	70,023	53,43
2018	39,910	70,789	56,38

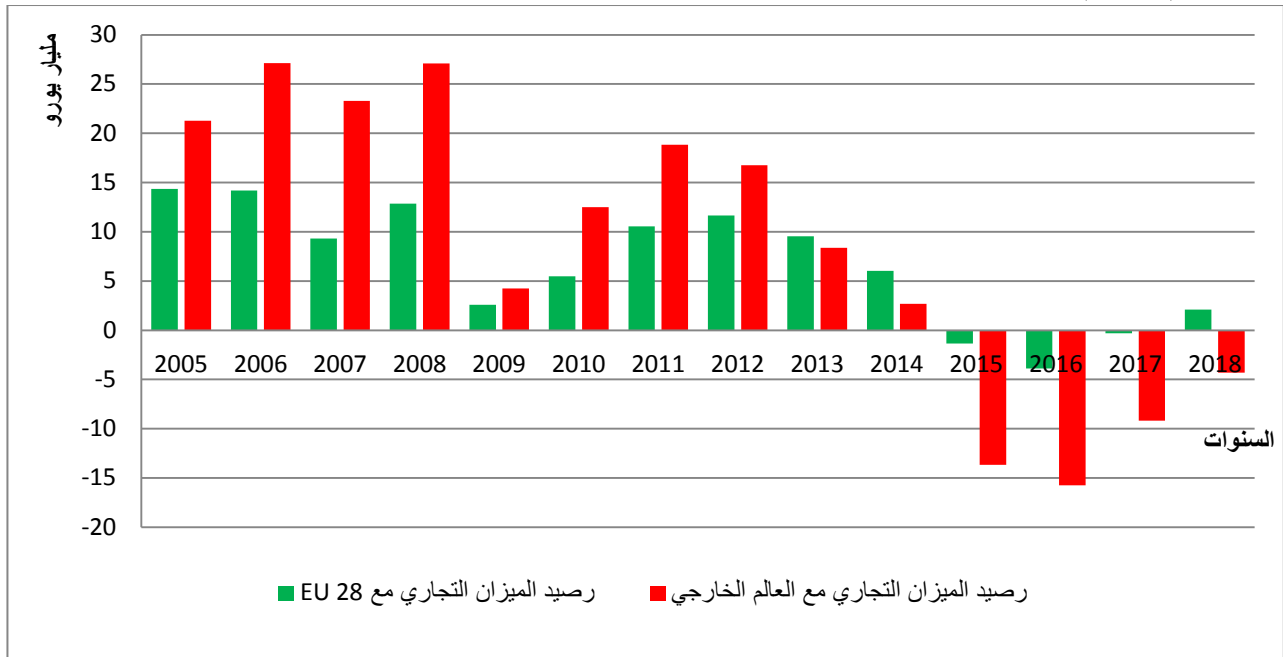
Source : (European Commission, 2018, p. 3), (European, 2017), (CNIS, 2011)

اذ عرفت حصيلة التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي قيم مهمة فكانت سنة 2007م تقدر بـ31.855مليار يورو وواصلت الارتفاع لتبلغ ذروتها سنة 2013م بحصيلة 54.306مليار يورو لتتخفف بأكثر من 17مليار يورو سنة 2017م نتيجة القرارات المتخذة من قبل الجزائر للحد من فاتورة الاستيراد ولتراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية.

نفس الشيء يقال على تطور حصيلة التجارة الخارجية للجزائر مع العالم الخارجي اذ كانت تقدر بـ63.071مليار يورو سنة 2007م لتبلغ ذروتها سنة 2012م بحصيلة جاوزت 95مليار يورو نتيجة الزيادة المعتبرة لحجم الصادرات سواء في قطاع المحروقات او خارج قطاع المحروقات، الى جانب تحسن اسعار المحروقات وزيادة الطلب على المنتجات الجزائرية، لتشهد انخفاضا كبيرا بأكثر من 22مليار يورو سنة 2016م.

حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي تراوح ما بين 31.855مليار يورو الى 54.306مليار يورو، وبمعدل متوسط يقدر بـ41.47مليار يورو.

الشكل رقم (2): يمثل تطور رصيد الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الاوروبي والعالم الخارجي خلال الفترة بين (2005م-2018م)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات الجدول رقم (3).

ان ارتدادا الأزمة الأوروبية على الاقتصاد الوطني تتجلى بعد سنة 2013م اذ عرف مؤشر رصيد الميزان التجاري الجزائري تراجعاً كبيراً من فائض قدره 9.5 مليار اورو الى عجز سنة 2015م بـ 1.3 مليار اورو لأول مرة منذ تطبيق اتفاقية الشراكة سنة 2005م، ليشهد المزيد من الارتفاع بعجز فاق 3.9 مليار اورو سنة 2016 نتيجة تراجع اسعار المحروقات، ويعرف العجز تراجعاً طفيفاً لسنة 2017م والذي يقدر بـ 2.81 مليار اورو نتيجة للإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية في التجارة الخارجية من تطبيق بعض الرسوم الجمركية على بعض المنتجات المستوردة، الى المنع الاداري ووضع قائمة ممنوعة من الاستيراد ومن ضمنها السيارات.

فمن خلال ملاحظة اعمدة تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر يتبين لنا بان اعمدة رصيد الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الاوروبي تعرف تغيرات مهمة وبمرحلتين اساسيتين:

ففي المرحلة الاولى كان الرصيد لصالح الجزائر منذ سنة 2007م الى غاية سنة 2014م، اذ بلغ اعلى مستوى له سنة 2008م بمبلغ 12.859 مليار يورو ليتراجع بشكل خطير سنة 2009م بأكثر من 10 مليار يورو، ليعاود التحسن الى غاية سنة 2012م بالغا قيمة 11.639 مليار يورو، ليعاود الانخفاض ليبلغ سنة 2014م مقدار 6.066 مليار يورو.

في المرحلة الثانية التي تبدأ من سنة 2015م الى غاية سنة 2017م رصيد الميزان التجاري سالب على طول هذه المدة، اذ عرف لأول مرة رصيدا سالبا سنة 2015م بقيمة 1.345 مليار يورو، اذ اصبحت حصيلة الصادرات من المحروقات لا تغطي الواردات من الاتحاد الأوروبي ليوصل الرصيد مسيرة التراجع بالغا اقصى قيمة له بـ 3.899 مليار يورو سنة 2016م، ليتم اتخاذ اجراءات من قبل الجزائر للحد من تبعات ذلك على الاقتصاد، من خلال التعديلات المطبقة حول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واجراءات الحد من فاتورة الاستيراد سنة 2017م ليتراجع الرصيد السالب ويبلغ قيمة 2.81 مليون يورو فقط، سنة 2018 تعرف تحسنا بمقدار 2.084 مليار يورو نتيجة الاجراءات المتخذة لتسقيف الواردات ووضع قائمة سوداء وغيرها من الاجراءات الادارية اضافة الى بداية انتعاش اسعار البترول.

الجدول رقم (4): بعض مؤشرات التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة ما بين (2005-2018)

مؤشرات مهمة خلال 14 سنة من اتفاقية الشراكة	الاتحاد الأوروبي	باقي دول العالم	العالم الخارجي
إجمالي الصادرات الجزائرية الى	336 مليار يورو	242.2 مليار يورو	578.2 مليار يورو
المتوسط السنوي للصادرات الجزائرية الى	24 مليار يورو	17.3 مليار يورو	41.3 مليار يورو
نسبة الصادرات الجزائرية الى	58.66%	41.44%	100%
إجمالي الواردات الجزائرية الى	242.98 مليار يورو	216.01 مليار يورو	458.99 مليار يورو
المتوسط السنوي للواردات الجزائرية الى	17.36 مليار يورو	15.43 مليار يورو	32.79 مليار يورو
نسبة الواردات الجزائرية الى	54.21%	45.79%	100%
إجمالي التجارة الخارجية للجزائر مع	579.013 مليار يورو	458.184 مليار يورو	1037.197 مليار يورو
المتوسط السنوي التجارة الخارجية الجزائرية مع	41.36 مليار يورو	32.73 مليار يورو	74.09 مليار يورو
نسبة التجارة الخارجية للجزائر مع	55.82%	44.18%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على احصائيات الجداول السابقة

4. خاتمة:

يعتبر الاتحاد الأوروبي من بين أكبر الشركاء التجاريين للجزائر ويستوعب الجزء الأكبر من التجارة الدولية الجزائرية (55.92٪). خلال فترة الدراسة أي أكثر من نصف المعاملات التجارية للجزائر مع العالم الخارجي استرادا وتصديرا، اذ بلغ إجمالي التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر أكثر من 579 مليار يورو مقابل 1037.197 مليار يورو مع العالم الخارجي، وتعتبر الجزائر أكبر 20 شريكاً للاتحاد الأوروبي للواردات و 24 الشريك الأكبر للصادرات لآخر سنة.

كما عرفت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ارقام هامشية لم تتجاوز في الغالب 600 مليون يورو وجزء كبير منها تابع لمشتقات البترول والمعادن مما يكشف السياسات الخاطئة المنتهجة من قبل السلطات العمومية في الرفع من حجم وقيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات، في حين أن إجمالي الصادرات عرف تذبذبا فيينما تجاوزت قيمة 32.764 مليار يورو سنة 2012م لارتفاع اسعار البترول في الاسواق العالمية وزيادة الطلب عليها من قبل دول الاتحاد الأوروبي، لتعرف تراجعاً كبيراً لتبلغ أدنى مستوى لها نتيجة انهيار اسعار البترول سنة 2016 لتبلغ 16.509 مليار يورو وتدخل الجزائر في أزمة لإعادة النظر في السياسة المنتهجة وفي اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتراجع بنودها، ليعاد تمديد فترة التحرير النهائي من القيود الجمركية من سنة 2017م الى سنة 2020م، ولتضرر البلد من فقدان المداخيل من الرسوم الجمركية التي كانت تحصل عليها نتيجة عملية الإستيراد- فقدان أكثر من 25 مليار يورو منذ بداية التحرير التدريجي للرسوم-

كما انخفضت التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بنسبة 13.3٪ بين عامي 2015 و 2016 ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض أسعار النفط، وبين عامي 2016 و 2017 ارتفعت التجارة بينهما بنسبة 1.3٪، وشكلت منتجات الوقود والتعدين 95.7٪ من واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر في عام 2017، كما تمثل المواد الكيميائية ثاني أهم المنتجات المصدرة والتي تبلغ قيمتها 2.9٪ من صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي.

ومن ضمن النتائج نجد ما يلي: خسارة الجزائر على طول الخط من هذه الاتفاقية في قطاع التصدير خارج قطاع المحروقات برصيد سالب، كما أنها لم توفق في وضع شروط ملائمة لتستفيد البلد منها مستقبلاً .

✓ حجم التصدير خارج قطاع المحروقات للاتحاد الأوروبي لم يتجاوز 5 مليار يورو خلال فترة الدراسة بينما اجمالي الاستيراد تجاوز 242.985 مليار يورو مما يهدد كيان الاقتصاد الوطني، فخسائر البلد من الناحية الاقتصادية تبقى كبيرة جداً، والتي انعكست على أداء الاقتصاد والمجتمع ككل.

✓ تأكل الاحتياطات الوطنية من العملات الصعبة لأقل من 79 مليار دولار سنة 2019م يضعف وزن وقوة العملة المحلية ويدخل البلاد في معضلة التضخم.

✓ تهريب اموال ضخمة الى الخارج تحت ذريعة الاستثمار في الخارج والاستيراد المنتج، مع تضخيم الفواتير والتلاعب بالوثائق لاستنزاف العملة الاجنبية.

✓ التدخل في الامور السياسية والبرامج التربوية للدولة الجزائرية تحت ذريعة المشاورات وفي اطار بنود اتفاقية لترقية المجتمع الجزائري وتطبيق آليات الحوكمة.

✓ الجزائر تستورد كل شيء تقريبا من دول الاتحاد الأوروبي بينما الاخير يركز فقط على مواد الطاقة.

اقتراحات الدراسة: من بين الاقتراحات التي يمكن ان تأخذها الجهات الوصية على القطاع نجد ما يلي:

✓ ضرورة اعادة النظر في اتفاقية الشراكة، بتعيين خبراء في التخصص سواء في الاقتصاد او مجال المفاوضات الاستراتيجية لوضع خطة طريق محكمة تتماشى مع نمط وسلوكيات المجتمع المرغوب فيه مستقبلاً.

✓ فتح مناطق للتجارة البينية ما بين دول الجوار للاستفادة من المزايا النسبية بينها، كمنطقة الجنوب مع دول الساحل لتصريف الفائض من المنتوجات الجزائرية وتنمية مناطق الحدود وتشجيع السكان على الاستقرار ولحماية ظهر الدولة الجزائرية من الاخطار الامنية وغيرها.

✓ مكافحة الفساد بكل اشكاله ومتابعة المتورطين مع استرداد الاموال المنهوبة بكل الطرق القانونية.

✓ العمل على ايجاد طرق ووسائل للبحث عن مصادر تمويلية من غير الاعتماد على الدولة التي تنشط الدورة الاقتصادية للمؤسسات.

✓ العمل على اعادة الاعتبار لبورصة الجزائر بتقليل الشروط البيروقراطية للانضمام مع ضرورة مرافقة المؤسسات للتعريف بمزايا وامتيازات الانضمام لها.

✓ تشجيع البحث العلمي والاهتمام بالموارد البشري وتوفير الموارد اللازمة له والتركيز على المواهب والنوعية في المخرجات ومراقبتها في خلق مؤسسات منتجة.

4. قائمة المراجع:

المقالات:

1. اتفاق الشراكة الاورو جزائري. (01, 2002). مجلة تحولات (39)، صفحة 151.
2. محمد يعقوبي. (11 06, 2019). الشراكة الاورو متوسطة واثرها على المؤسسة الاقتصادية. تاريخ الاسترداد 07 15, 2019، من الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية.

المداخلات:

3. فاروق نشام. (2004). أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر. الندوة الدولية للتكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية، (صفحة 189 بتصرف). الجزائر.

الأطروحات:

4. الياس غقال. (2016/2017). تقييم الدور التمويلي للشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000م-2014م). أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

5. فاطمة شواشي. (2017/2018). دور الشراكة الاورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية. أطروحة دكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، 83. (جامعة فرحات عباس، المحرر) معسكر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر.

القوانين والمراسيم:

6. الجريدة الرسمية. (26 04, 2005). الموافقة على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروي. قانون رقم 05/05 المؤرخ في . الجزائر.

7. الجريدة الرسمية. (27 04, 2005). مصادقة البرلمان على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروي. المرسوم الرئاسي رقم 159/05 المؤرخ في. الجزائر.

مواقع الانترنت:

8. وزارة التجارة. (2019). اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروي. تاريخ الاسترداد 15 08, 2019، من موقع وزارة التجارة:

<https://www.commerce.gov.dz/ar/a-presentation-de-l-accord-d-association>

9. European, C. (2017, 09 05). *trade.ec.europa.eu*. Consulté le 05 15, 2019, sur http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113343.pdf 05/09/2017 16:00

10. mdar.co. (2019, 04 07). تعريف الشراكة. Consulté le 07 21, 2019, sur <https://w.mdar.co/detail1057705.html> :بحوث وتقارير

11. Ministère de Commerce. (2019). *Liste des produits bénéficiant de la franchise des droits de douane à l'importation de l'UE*. Consulté le 06 15, 2019, sur Ministère de Commerce: <https://www.commerce.gov.dz/d-liste-des-produits-beneficiant-de-la-franchise-des-droits-de-douane-a-l-importation-de-l-ue>

12. Ministère de Commerce. (2019). *Liste des produits bénéficiant de la franchise des droits de douane à l'importation de l'UE*. Consulté le 07 15, 2019, sur Ministère de Commerce: <https://www.commerce.gov.dz/d-liste-des-produits-beneficiant-de-la-franchise-des-droits-de-douane-a-l-importation-de-l-ue>

13. Ministère de Commerce. (2019). *اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاوروبية*. تاريخ الاسترداد 15 05, 2019، من وزارة التجارة:

<https://www.commerce.gov.dz/aaccorddassociationdelalgerieaveclue25>

14. Trade, D. G. (2018, 04 16). *trade.ec.europa.eu*. Consulté le 07 08, 2019, sur *ec.europa.eu/info/statistics_fr*:
http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113343.pdf
15. :<https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%AB%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85/>

المراجع باللغة الاجنبية:

16. CNIS. (2011). *les réalisation des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010*. ALGER.
17. European Commission, E. (2018). *Trade in goods with Algeria*. Directorate-General for Trade.